مصرف عجمان ش.م.ع.

تقرير المراجعة والمعلومات المالية المرحلية
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

مصرف عجمان ش.م.ع.

المحتويات	الصفحات
تقرير حول مراجعة المعلومات المالية المرحلية	١
بيان المركز المالي الموجز الموحد	٢
بيان الدخل الموجز الموحد (غير مدقق)	٣
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموجز الموحد (غير مدقق)	٤
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموجز الموحد	٥
بيان التدفقات النقدية الموجز الموحد (غير مدقق)	٦
إيضاحات حول البيانات المالية الموجزة الموحدة	٧ – ٣٣

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٣، الطابق ٦
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص.ب: ٤٢٥٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
فاكس: ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
www.deloitte.com

تقرير حول مراجعة المعلومات المالية المرحلية

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة
مصرف عجمان ش.م.ع.
عجمان
الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

قمنا بمراجعة بيان المركز المالي الموجز الموحد المرفق **لمصرف عجمان ش.م.ع.** ("البنك") **والشركات التابعة له** (يشار إليها معًا بـ "المجموعة") كما في ٣١ مارس ٢٠١٨ وكلٍ من بيان الدخل الموجز الموحد وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموجز الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموجز الموحد وبيان التدفقات النقدية الموجز الموحد لفترة الثلاثة أشهر المنتهية بذلك التاريخ. إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ *إعداد التقارير المالية المرحلية*. إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية استناداً إلى مراجعتنا.

نطاق أعمال المراجعة

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي حول عمليات المراجعة رقم ٢٤١٠، "*مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يقوم بها مدقق الحسابات المستقل للمنشأة*". تتضمن مراجعة المعلومات المالية المرحلية القيام بإجراء الاستفسارات، بشكل رئيسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وإتباع إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. إن نطاق المراجعة أقل جوهرياً من نطاق القيام بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وبالتالي، فإنها لا تمكننا من الحصول على تأكيد حول جميع الأمور الهامة التي يمكن أن يبينها التدقيق. لذا، فإننا لا نبدي رأي تدقيق بشأنها.

الاستنتاج

استناداً إلى مراجعتنا، لم يتبين لنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية المرحلية المرفقة لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

موسى الرمحي
رقم القيد ٨٧٢
دبي
الإمارات العربية المتحدة
١٣ مايو ٢٠١٨

السادة أنيس صادق (٥٢١)، سينثيا كوربي (٩٩٥)، جورج نجم (٨٠٩)، محمد خميس التح (٧١٧)، موسى الرمحي (٨٧٢)، معتصم الدجاني (٧٢٦)، راما بادماناباها أشاريا (٧٠١)، سمير مدبك (٣٨٦)
مدققو حسابات قانونيون مقيدون بجداول مدققي الحسابات بوزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة.

مصرف عجمان ش.م.ع.

بيان المركز المالي الموجز الموحد
كما في ٣١ مارس ٢٠١٨

	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٨ (غير مدقق) ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (مدقق) ألف درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٨	١,٤٧١,٣٣٥	١,٣٧٨,٤١٠
مطلوب من مصارف ومؤسسات مالية أخرى		٧٤٣,١٨٦	٦٠١,٥٠٤
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي	٩	١٥,٩٠٧,٩٦٢	١٥,١٥٨,٨٧٢
استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة	١٠	١,٩٨١,٥٥٣	١,٩١٢,٢٥٤
استثمارات عقارية	١٢	٥٩٢,٨٥٨	٥٨٠,٤٤٨
ممتلكات ومعدات		١٤٧,٤٨٤	١٣٦,٢٤٤
موجودات أخرى	١١	٢٩٢,٧٥٦	٢٥٩,٩٢٢
مجموع الموجودات		٢١,١٣٧,١٣٤	٢٠,٠٢٧,٦٥٤
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
الودائع الإسلامية للعملاء	١٣	١٥,٣٦٥,٢٦٣	١٤,٣٢٣,٨٧٩
مطلوب للمصارف ولمؤسسات مالية أخرى		٣,٥٧٤,٤٥٦	٣,٣٦٢,٧٠٢
مطلوبات أخرى	١٤	٢٩٧,٩٢٥	٢٣٠,٦١٥
مجموع المطلوبات		١٩,٢٣٧,٦٤٤	١٧,٩١٧,١٩٦
حقوق الملكية			
رأس المال	١٥	١,٦٨٠,٣٢٣	١,٦٨٠,٣٢٣
احتياطي قانوني		٢٢٧,٧٢٥	٢٢٧,٧٢٥
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات		(٥٨,٣٩٨)	(٦٥,٢٠٦)
أرباح مستبقاة		٤٩,٨٤٠	٢٦٧,٦١٦
مجموع حقوق الملكية		١,٨٩٩,٤٩٠	٢,١١٠,٤٥٨
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٢١,١٣٧,١٣٤	٢٠,٠٢٧,٦٥٤

سمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي
رئيس مجلس الإدارة

محمد عبد الرحمن ميري
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة.

بيان الدخل الموجز الموحد (غير مدقق)
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

	إيضاحات	فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس	
		٢٠١٨	٢٠١٧
		ألف درهم	ألف درهم
الإيرادات التشغيلية			
الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	١٦	١٩٣,٧٧٨	١٥٠,٧٠٦
الإيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة		٢٣,٨٣٠	١٨,٦٨٨
الرسوم والعمولات وإيرادات أخرى		٢٩,٠٦١	٤١,٠٨٤
مجموع الإيرادات التشغيلية قبل حصة المودعين من الأرباح		٢٤٦,٦٦٩	٢١٠,٤٧٨
حصة المودعين من الأرباح		(١٠٤,٦٦١)	(٧٧,٨٤٤)
صافي الإيرادات التشغيلية		١٤٢,٠٠٨	١٣٢,٦٣٤
المصروفات			
تكاليف الموظفين		(٥٢,٥٣١)	(٤٦,٣٤٥)
المصروفات العمومية والإدارية		(١٥,٠٢٢)	(١١,٨٦٥)
انخفاض القيمة المحمل على الموجودات المالية	٧-١	(٣٦,٣٢١)	(٤٤,٢٩١)
استهلاك الممتلكات والمعدات		(٤,١١٨)	(٤,١٢٩)
مجموع المصروفات		(١٠٧,٩٩٢)	(١٠٦,٦٣٠)
الربح للفترة		٣٤,٠١٦	٢٦,٠٠٤
الربح للسهم (بالدرهم)	١٧	٠,٠١٩	٠,٠١٤

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة.

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموجز الموحد (غير مدقق)
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

	فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
الربح للفترة	٣٤,٠١٦	٢٦,٠٠٤
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر		
البنود التي قد يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:		
(خسارة) / ربح القيمة العادلة للأوارق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٣٧,٤٩٢)	٦,٧٤١
تعديلات إعادة التصنيف بشأن الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٣٤٠	(٣,٧٥٨)
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر	(٣٦,١٥٢)	٢,٩٨٣
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للفترة	(٢,١٣٦)	٢٨,٩٨٧

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة.

مصرف عجمان ش.م.ع.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموجز الموحد
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	أرباح مستبقاة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠١٧ (مدقق)	١,٦٢٣,٥٠٠	٢١٤,٤٦٤	(٣٤,١١٩)	٢٠٧,٥٨٦	٢,٠١١,٤٣١
الربح للفترة	-	-	-	٢٦,٠٠٤	٢٦,٠٠٤
الدخل الشامل الآخر	-	-	٢,٩٨٣	-	٢,٩٨٣
مجموع الدخل الشامل للفترة	-	-	٢,٩٨٣	٢٦,٠٠٤	٢٨,٩٨٧
توزيعات أرباح أسهم (إيضاح ١٥)	٥٦,٨٢٣	-	-	(٥٦,٨٢٣)	-
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ١٥)	-	-	-	(٢,٥٠٠)	(٢,٥٠٠)
كما في ٣١ مارس ٢٠١٧ (غير مدقق)	**١,٦٨٠,٣٢٣**	**٢١٤,٤٦٤**	**(٣١,١٣٦)**	**١٧٤,٢٦٧**	**٢,٠٣٧,٩١٨**
كما في ١ يناير ٢٠١٨ (مدقق)	١,٦٨٠,٣٢٣	٢٢٧,٧٢٥	(٦٥,٢٠٦)	٢٦٧,٦١٦	٢,١١٠,٤٥٨
تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في ١ يناير ٢٠١٨	-	-	٤٢,٩٦٠	(١٩٠,٤٨١)	(١٤٧,٥٢١)
رصيد معاد عرضه في ١ يناير ٢٠١٨	١,٦٨٠,٣٢٣	٢٢٧,٧٢٥	(٢٢,٢٤٦)	٧٧,١٣٥	١,٩٦٢,٩٣٧
الربح للفترة	-	-	-	٣٤,٠١٦	٣٤,٠١٦
الخسارة الشاملة الأخرى	-	-	(٣٦,١٥٢)	-	(٣٦,١٥٢)
مجموع الخسارة الشاملة للفترة	-	-	(٣٦,١٥٢)	٣٤,٠١٦	(٢,١٣٦)
توزيعات أرباح (إيضاح ١٥)		-	-	(٥٨,٨١١)	(٥٨,٨١١)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ١٥)	-	-	-	(٢,٥٠٠)	(٢,٥٠٠)
كما في ٣١ مارس ٢٠١٨ (غير مدقق)	**١,٦٨٠,٣٢٣**	**٢٢٧,٧٢٥**	**(٥٨,٣٩٨)**	**٤٩,٨٤٠**	**١,٨٩٩,٤٩٠**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة.

مصرف عجمان ش.م.ع.

بيان التدفقات النقدية الموجز الموحد (غير مدقق)
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

	فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الربح للفترة	٣٤,٠١٦	٢٦,٠٠٤
تعديلات لـ:		
استهلاك ممتلكات و معدات	٤,١١٨	٤,١٢٩
انخفاض القيمة المحمل على الموجودات المالية	٣٦,٣٢١	٤٤,٢٩١
ايرادات من استثمارات في أوراق مالية	(٢٥,٠١٦)	(١٤,٩٣٠)
تعديلات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	-	(٥,٦٣٥)
خسارة / (ربح) محقق من استبعاد أوراق مالية استثمارية	١,١٨٦	(٣,٧٥٨)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	٥٠,٦٢٥	٥٠,١٠١
الزيادة في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	(٩٠٧,٧٢٠)	(١,٠٥٩,٣١٦)
الزيادة في مطلوب من المصارف و المؤسسات المالية الأخرى	(٧٨,٣٣٢)	(١٦)
الزيادة في ودائع إلزامية لدى المصرف المركزي	(٤٢,١٢٥)	(٨٨,١٦٩)
الزيادة في مرابحات دولية لدى المصرف المركزي	-	(٢٧٠,٠٠٠)
(الزيادة) / النقص في الموجودات الأخرى	(٣٣,٠٠٠)	٨٦,٦١٣
الزيادة في الودائع الإسلامية للعملاء	١,٠٤١,٣٨٤	١,٠٥٧,٥٠١
الزيادة في المطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى	٢١١,٧٥٤	٢٧٢,٨٢٢
الزيادة / (النقص) في المطلوبات الأخرى	٨,٤٩٩	(١٢٥,١٢٠)
النقد الناتج من / (المستخدم في) العمليات	٢٥١,٠٨٥	(٧٥,٥٨٤)
دفع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	(٢,٥٠٠)	(٢,٥٠٠)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية	٢٤٨,٥٨٥	(٧٨,٠٨٤)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
شراء استثمارات في أوراق مالية	(٢١٣,٧٤١)	(١,٧٦٣,٢٥٩)
المتحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية	٨٤,٣٦٦	١,٥٩٣,٢٣٣
إيرادات أرباح مقبوضة من استثمارات في أوراق مالية	٢٢,٧٠٨	١٢,٩٣٠
شراء ممتلكات ومعدات	(١٥,٣٥٨)	(٧,٤٨٠)
إضافات إلى استثمارات عقارية	(١٢,٤١٠)	(١١,٩٤١)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	(١٣٤,٤٣٥)	(١٧٦,٥١٧)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما يعادله	١١٤,١٥٠	(٢٥٤,٦٠١)
النقد وما يعادله في بداية الفترة	٩٧١,٧٥٨	٩٤٨,٣٢٩
النقد وما يعادله في نهاية الفترة (إيضاح ٨)	١,٠٨٥,٩٠٨	٦٩٣,٧٢٨

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموجزة الموحدة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

١- الأنشطة و الشكل القانوني

تأسس مصرف عجمان ش.م.ع. ("المصرف" أو "المجموعة") كشركة مساهمة عامة، يُشار للمصرف وشركاته التابعة مجتمعين بـ"المجموعة". إن العنوان المسجل للمصرف هو ص.ب ٧٧٧٠، عجمان، الإمارات العربية المتحدة، تم تأسيس المصرف قانونيًا في ١٧ أبريل ٢٠٠٨. تم تسجيل المصرف في هيئة الأوراق المالية والسلع بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٨ وحصل على ترخيص من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للعمل كمركز رئيسي في ١٤ يونيو ٢٠٠٨. كما حصل المصرف في ١ ديسمبر ٢٠٠٨ على ترخيص فرع من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبدأ عملياته في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

بالإضافة إلى المركز الرئيسي في عجمان، يعمل المصرف من خلال ثمانية فروع ومكتب واحد للدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة. تتضمن البيانات المالية الموجزة الموحدة أنشطة كل من المركز الرئيسي للمصرف وفروعه.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمصرف في الأنشطة المصرفية التمويلية والاستثمارية من خلال المنتجات التمويلية والاستثمارية الإسلامية المتعددة مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة والوكالة والصكوك والإجارة. ينفذ المصرف أنشطته وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وطبقاً لأحكام عقد التأسيس وبنود النظام الأساسي.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

٢-١ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية الموجزة الموحدة

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، حيث كان تاريخ التطبيق المبدئي لهذا المعيار في ١ يناير ٢٠١٨. وقد نتج عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إحداث تغيرات على السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المعترف بها سابقًا في البيانات المالية الموجزة الموحدة. ولم تطبق المجموعة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ مبكرًا في الفترات السابقة.

وقد اختارت المجموعة، بحسب ما تجيزه الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، عدم إعادة إدراج أرقام المقارنة، بحيث يتم إثبات أي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التحولات في الأرباح المستبقاة الافتتاحية والاحتياطات الأخرى للفترة الحالية. كما اختارت المجموعة مواصلة تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

لقد أسفر عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إحداث تغييرات في السياسات المحاسبية لتحديد الموجودات والمطلوبات المالية وتصنيفها وقياسها وكذلك الانخفاض في قيمة الموجودات المالية. كما يقوم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بتعديل المعايير الأخرى التي تتناول الأدوات المالية مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات".

فيما يلي الإفصاحات المتعلقة بتأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على المجموعة. ويتناول الإيضاح رقم ٣-٣ تفاصيل حول سياسات المعايير الدولية للتقارير المالية ٩ المحددة المطبقة في الفترة الحالية.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢-١ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية الموجزة الموحدة (تتمة)

يقدم الجدول التالي تسوية لفئات القياس الأصلية والقيم الدفترية وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ وفئات القياس الجديدة مع تلك الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للموجودات المالية للمجموعة كما في ١ يناير ٢٠١٨.

	التصنيف الأصلي وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩	التصنيف الجديد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩		
			القيمة الدفترية الأصلية	إعادة القياس	إعادة التصنيف	القيمة الدفترية الجديدة
			ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية						
النقد والأرصدة البنكية لدى المصرف المركزي	قروض وذمم مدينة	التكلة المطفأة	١,٣٧٨,٤١٠	-	-	١,٣٧٨,٤١٠
مطلوب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	قروض وذمم مدينة	التكلة المطفأة	٦٠١,٥٠٤	-	-	٦٠١,٥٠٤
موجودات استثمارية وتمويلية إسلامية، صافي	قروض وذمم مدينة	التكلة المطفأة	١٥,١٥٨,٨٧٢	(١٢٢,٦٢٩)	-	١٥,٠٣٦,٢٤٣
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٧٢٠,٩٩٤	(٢٤,٨٩٢)	-	١,٦٩٦,١٠٢
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٩١,٢٦٠	-	-	١٩١,٢٦٠
العقود الأجلة لسعر الصرف الأجنبي	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٢,٢١٨	-	-	٢,٢١٨
موجودات مالية أخرى	قروض وذمم مدينة	التكلة المطفأة	١٤٤,٤٧٤	-	-	١٤٤,٤٧٤
			١٩,١٩٧,٧٣٢	(١٤٧,٥٢١)	-	١٩,٠٥٠,٢١١

لم تنتج أية تغيرات على تصنيف وقياس المطلوبات المالية بخلاف التغيرات على القيمة العادلة للمطلوبات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تُعزى للتغيرات في أدوات مخاطر الائتمان والتي تظهر حاليًا في الدخل الشامل.

	الأرباح المستبقاة	احتياطي القيمة العادلة
	ألف درهم	ألف درهم
الرصيد الختامي وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧)	٢٦٧,٦١٦	(٦٥,٢٠٦)
<u>التأثير على إعادة التصنيف وإعادة القياس</u>		
أوراق مالية استثمارية (ملكية) من متاحة للبيع إلى تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(١٦,٩٢٠)	١٦,٩٢٠
	(١٦,٩٢٠)	١٦,٩٢٠
<u>التأثير على الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة</u>		
موجودات استمثارية وتمويلية إسلامية	(١٢٢,٦٢٩)	-
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٥٠,٩٣٢)	٢٦,٠٤٠
	(١٧٣,٥٦١)	٢٦,٠٤٠
رصيد افتتاحي بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في تاريخ التطبيق المبدئي في ١ يناير ٢٠١٨	٧٧,١٣٥	(٢٢,٢٤٦)

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢-١ *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية الموجزة الموحدة (تتمة)*

يوفر الجدول التالي تسوية بين مخصص انخفاض القيمة الختامي للموجودات المالية وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وبين مخصص خسارة الائتمان المتوقعة المحددة وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما في ١ يناير ٢٠١٨.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إعادة القياس	١ يناير ٢٠١٨
	ألف درهم	ألأف درهم	ألف درهم
موجودات استمثارية وتمويلية إسلامية	٥٤٧,٦١٦	١٢٢,٦٢٩	٦٧٠,٢٤٥
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	٥٠,٩٣٢	٥٠,٩٣٢
موجودات مالية أخرى	٢,٩٨٥	-	٢,٩٨٥
	٥٥٠,٦٠١	١٧٣,٥٦١	٧٢٤,١٦٢

٢-٢ *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية الموجزة الموحدة*

تم العمل بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية في هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة، وهي المعايير التي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٨ أو بعد ذلك التاريخ. وعلى الرغم من أنه لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة أي تأثير جوهري على المبالغ المعروضة للسنة الحالية أو السنوات السابقة، إلا أنه قد يؤثر على محاسبة المعاملات أو التعاقدات المستقبلية.

- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٤ – ٢٠١٦ بتعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ *تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى* والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ *استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (٢٠١١).*
- تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٢ *مقابل المعاملات بالعملات الأجنبية والسلف.*

يتعلق هذا التفسير بالمعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية أو أي أجزاء من تلك المعاملات في حال:

- وجود مقابل سائد بعملة أجنبية أو مسعر بها؛
- اعتراف المنشأة بأي من موجودات الدفع المسبق أو مطلوبات الدخل الآجل المتعلقة بذلك المقابل في موعد يسبق قيد الأصل أو المطلوب أو الدخل ذات الصلة؛ و
- أن كان أي من موجودات الدفع المسبق أو مطلوبات الدخل الآجل غير نقدي.

- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢ *الدفع على أساس السهم* بشأن تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس السهم.
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ *عقود التأمين:* وتتعلق تلك التعديلات بتواريخ السريان المختلفة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ *الأدوات المالية* ومعيار عقود التأمين الجديد القادم.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ *الاستثمارات العقارية*: ترتبط تلك التعديلات بتعديل نص الفقرة رقم ٥٧ ليكون أنه لا يجوز للمنشأة تحويل أي عقار إلى استثمارات عقارية أو من استثمارات عقارية إلا بوجود دليل يشهد على تغير في استخدامه. ويقع التغير في استخدام العقار في حال استوفى العقار أو لم يستوف تعريف معنى الاستثمار العقاري. ولا يعتد بمجرد بتغيير الإدارة نيتها لاستخدام العقار في ذاته دليلًا على تغير استخدامه. وقد تم تعديل الفقرة لتنص على أن قائمة الأمثلة التي تضمنتها هي قائمة غير شاملة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموجزة الموحدة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تتمة)

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢-٢ *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية الموجزة الموحدة (تتمة)*

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ *الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء*

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ في مايو ٢٠١٤، وقد أسس نظاماً شاملاً تستعين به المنشآت في محاسبة الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء، وبالتالي، فسيحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ محل الإرشادات السارية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨ *الإيرادات* ورقم ١١ *عقود الإنشاءات* وما يتصل بها من تفسيرات عندما يسري العمل بها.

ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ على أنه يتعين على المنشأة قيد إيراداتها لتحديد تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه لقاء تلك السلع أو الخدمات. ويقدم المعيار على وجه الدقة طريقة لقيد الإيرادات قوامها خمس خطوات هي:

- الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل.
- الخطوة ٢: تحديد تنفيذ الالتزامات التعاقدية.
- الخطوة ٣: تحديد قيمة المعاملة.
- الخطوة ٤: تخصيص قيمة المعاملة إلى تنفيذ الالتزامات التعاقدية.
- الخطوة ٥: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) تستوفي فيه المنشأة التزاماتها.

وتقوم المنشأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ في حال (أو متى) تم استيفاء أداء الالتزام، أي عندما تُحول السلع أو الخدمات التي تنطوي على تنفيذ التزام معين إلى العميل. لقد شهد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية مزيدًا من الإرشادات المستقبلية للتعامل مع سيناريوهات محددة. وعلاوة على ذلك، فيتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية القيام بإفصاحات موسعة.

- توضح التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ *الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء* ثلاثة جوانب للمعيار (تحديد تنفيذ الالتزامات واعتبارات الموكل ضد الوكيل والترخيص) وتقدم تلك التعديلات بعض الإعفاءات الانتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة.

٢-٣ *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد*

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٥ – ٢٠١٧ بتعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ *اندماج الأعمال*، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ *الترتيبات التعاقدية المشتركة*، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ *ضرائب الدخل*، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣ *تكاليف الاقتراض*.	١ يناير ٢٠١٩
تفسير اللجنة الدولية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٣ *الشكوك المتعلقة بمعاملات ضريبة الدخل* يتناول هذا التفسير أمور تحديد الربح الضريبي (الخسائر الضريبية) وأسس الضريبة والخسائر الضريبية غير المستعملة والاعتمادات الائتمانية الضريبية غير المستعملة والنسب الضريبية وكذلك عدم اليقين بشأن معاملات ضريبة الدخل في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢. ويأخذ هذا التفسير بشكل خاص في الاعتبار ما يلي: • ما إذا كان يتعين مراعاة المعاملات الضريبية بشكل جماعي؛ • وضع افتراضات تتعلق بإجراءات الفحص التي تجريها الهيئات الضريبية؛ • تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) وأسس الضريبة والخسائر الضريبية غير المستعملة والاعتمادات الضريبية غير المستعملة ونسب الضرائب؛ و • تأثير التغيرات في الحقائق والظروف.	١ يناير ٢٠١٩

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

٢-٣ *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد (تتمة)*

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ *عقود الإيجار* يتناول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ تفصيلات حول الكيفية التي سيقوم بها معد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالاعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويقدم المعيار نظام محاسبة واحد للمستأجر بحيث يتعين بموجبه على المستأجرين تسجيل موجودات ومطلوبات جميع عقود الإيجار مالم تكن عقود الإيجار تمتد لفترة ١٢ شهرًا أو أقل من ذلك أو مالم تكن قيمة الأصل المعني تقل عن ذلك. وفي ظلهذا المعيار، يستمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلية أو تمويلية، مع بقاء منهج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ بشأن محاسبة المؤجر على حاله إلى حد كبير بدون تغير عن سلفه المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧.	١ يناير ٢٠١٩
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ *الأدوات المالية*: والتي تتعلق بمزايا الدفع مقدمًا بالتعويض السلبي، بحيث تيعدل هذا المعيار المتطلبات الواردة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بشأن حقوق الإنهاء وذلك بهدف السماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بناءً على نموذج الأعمال) حتى في حال دفعات التعويض السلبي.	١ يناير ٢٠١٩
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ *الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة*: وذلك فيما يتعلق بالفوائد طويلة الأجل في المشاريع الزميلة والمشاريع المشتركة. وتبين هذه التعديلات أنه لا يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية على أي منشأة تقوم على بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية على الفوائد طويلة الأجل في أي شركة زميلة أو مشروع مشترك التي تشكل جزءًا من الاستثمار الصافي في هذه الشركة الزميلة أو المشروع المشترك	١ يناير ٢٠١٩
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ *عقود التأمين* حيث يقضي هذا المعيار بقياس التزامات التأمين بقيمة تنفيذ العقد الحالية. ويوفر المعيار كذلك منهج عرض وقياس أكثر اتساقًا لجميع عقود التأمين. وتهدف تلك المتطلبات لتحقيق محاسبة متسقة وقائمة على المبادئ بشأن كافة عقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١	١يناير ٢٠٢١
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ *البيانات المالية الموحدة*، وعلى المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ *الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة* (٢٠١١)، وذلك بشأن معالجة بيع الموجودات أو المساهمة بها من المستثمر إلى شركته الزميلة أو مشروعه المشترك.	أُرجئ تاريخ السريان لأجل غير مسمى. ولا يزال التطبيق مسموحًا به

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي سيتم تطبيقها على البيانات المالية الموجزة الموحدة للمجموعة عندما يسري العمل بها، كما وتتوقع أنه قد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموجزة الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي لها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموجزة الموحدة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تتمة)

٣- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

عملًا بالتعميم الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة ("هيئة الأوراق المالية والسلع") رقم ٢٠٠٨/٢٦٢٤ والمؤرخ في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٨، فقد تم الإفصاح عن سياسات محاسبية محددة في البيانات المالية الموجزة الموحدة.

٣-١ أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموجزة الموحدة للمجموعة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا بعض الأدوات المالية والاستثمارات العقارية التي تم قياسها بالقيمة العادلة. وتعتمد القيمة العادلة بالأساس على المقابل الممنوح لقاء الموجودات.

تم إعداد البيانات المالية الموجزة الموحدة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ *"التقارير المالية المرحلية"* الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وتتفق مع المتطلبات القانونية السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تتفق السياسات المحاسبية المطبقة لإعداد هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة مع السياسات التي اتبعتها المجموعة عند إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، باستثناء التغيرات في السياسات المحاسبية المبينة في الإيضاحين ٢ و ٣-٣.

لا تتضمن البيانات المالية الموجزة الموحدة كافة المعلومات و الافصاحات المطلوبة بالكامل في البيانات المالية الموحدة و ينبغي أن تُقرأ مقترنة بالبيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. إضافة إلى ذلك، فليس من الضرورة أن تكون نتائج الفترة من ١ يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ مارس ٢٠١٨ دالة على النتائج الممكن توقعها للسنة المالية التي ستنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

٣-٢ أساس توحيد البيانات المالية

تتضمن هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة البيانات المالية للمصرف والمنشآت التي يسيطر عليها المصرف. وتتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر فيها وعلى تعرضاتها وحقوقها وعوائدها المتغيرة الناتجة من ارتباطها بالمنشأة المستثمر فيها، والقدرة على استعمال حق السيطرة على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على عوائد المستثمر.

تشتمل البيانات المالية الموجزة الموحدة على البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة المفصح عنها في إيضاح رقم ١ حول هذه البيانات المالية الموجزة الموحدة. لقد تم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس فترة التقرير للمصرف وباستخدام سياسات محاسبية مماثلة.

عند توحيد البيانات المالية، يتم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصاريف الداخلية بين أعضاء المجموعة.

٣-٣ السياسات المحاسبية الهامة المقدمة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

تقييم نموذج الأعمال

تُقيم المجموعة الهدف من نموذج العمل الذي يتم فيه الاحتفاظ بموجودات على مستوى المحفظة إذ يعكس ذلك الطريقة المثلى لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. وتتضمن المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة بالنسبة للمحفظة ووضع تلك السياسات للتطبيق الفعلي. على وجه الخصوص، ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات التعاقدية والمحافظة على جانب محدد لسعر الربح وكذلك مطابقة مدة الموجودات المالية مع المطلوبات الممولة لها أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغها لإدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة هذه المخاطر ؛
- كيفية تعويض مديري النشاط التجاري - على سبيل المثال، ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة ؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات و
- توقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، فإن المعلومات حول نشاط المبيعات لا يتم اعتبارها بمنأى عن ذلك، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للتداول أو الموجودات المالية المدارة والتي يُقيم أداؤها على أساس القيمة العادلة حيث أنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وكذلك غير محتفظ بها سواءً لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموجزة الموحدة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تتمة)

٣- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣ السياسات المحاسبية الهامة المقدمة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بجميع الموجودات المالية في تاريخ التداول حيث يكون شراء أو بيع أحد الموجودات المالية بموجب عقد تقضي شروطه تسليم الأصل المالي ضمن الإطار الزمني المحدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة، باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة على أساس القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم في الربح أو الخسارة مباشرة قيد تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بالاستحواذ على موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إن جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ ينبغي قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة المتعلق بإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. وعلى وجه التحديد:

١) أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وتتضمن تدفقات نقدية تعاقدية عبارة فقط عن مدفوعات للمبلغ الأصلي وربح على المبلغ الأصلي القائم تقاس لاحقًا بالتكلفة المطفأة؛

٢) أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال التي يكون هدفها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأدوات، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية عبارة فقط عن مدفوعات للمبلغ الأصلي وربح على المبلغ الأصلي القائم تقاس لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛

٣) جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل الأدوات التي تدار بالقيمة العادلة أو المحتفظ بها للبيع) تقاس لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم قياس الاستثمارات في حقوق الملكية لاحقًا بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يجوز للمجموعة أن تختار / تحدد، على نحو لا رجعة فيه، ما يلي عند الاعتراف المبدئي للأصل المالي على أساس كل أصل على حدى:

- يجوز للمجموعة أن تختار بشكل نهائي إظهار تغييرات لاحقة في القيمة العادلة لاستثمار في حقوق الملكية، غير محتفظ به للمتاجرة أو لمقابل محتمل معترف به من قبل المستحوذ، ضمن اندماج أعمال ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يجوز للمجموعة أن تحدد نهائيًا أداة التمويل تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة إذا أدى ذلك إلى إلغاء، أو الحد جوهريًا، من وجود تضارب حسابي(يشار إليه بخيار القيمة العادلة).

(أ) أدوات التمويل بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقوم المجموعة بتقييم تصنيف وقياس الموجودات المالية بناءً على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل ونموذج أعمال المجموعة المعني بإدارة الموجودات.

وحتى يتم تصنيف أو قياس أي من الموجودات بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي وربح على المبلغ الأصلي القائم.

لغرض اجراء اختبار لمدفوعات المبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم، فإن المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي، بحيث قد يتغير هذا المبلغ الأصلي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كانت هناك مدفوعات للمبلغ الأصلي). تتكون الربح من مقابل للقيمة الزمنية للنقود ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت ولتكاليف ومخاطر التمويل الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات المبلغ الأصلي وربح على المبلغ الأصلي القائم بالعملة السائدة بها الأصل المالي.

وتتسق التدفقات النقدية التعاقدية التي هي عبارة عن المبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم مع ترتيب الإقراض الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا ينتج عنها التدفقات النقدية التعاقدية التي هي عبارة عن المبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم. ويُعد تقييم نماذج العمل لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي، بحيث تحدد المجموعة نماذج العمل على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال بعينه.

ولا يعتمد نموذج العمل الخاص بالمجموعة على نوايا الإدارة بشأن أي أداة على المستوى الفردي، وبالتالي يتم تقييم نموذج العمل عند مستوى تجميع أعلى وليس على أساس كل أداة بمفردها.

إن المجموعة لديها أكثر من نموذج أعمال لإدارة أدواتها المالية بما يعكس الطريقة التي تدير بها موجوداتها المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. وتحدد نماذج أعمال المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن جمع التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو الأمرين معًا.

إيضاحات حول البيانات المالية الموجزة الموحدة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تتمة)

٣- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣ السياسات المحاسبية الهامة المقدمة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

(أ) أدوات التمويل بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تتمة)

وتقوم المجموعة عند الاعتراف المبدئي بأي من الموجودات المالية بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها حديثًا تشكل جزءًا من نموذج أعمال قائم أو أنها تعبر عن بداية نموذج أعمال جديد. وتعيد المجموعة تقييم نماذج أعمالها في كل فترة تقرير لتحديد ما إذا كانت نماذج العمل قد تغيرت منذ الفترة السابقة. ولم تُحدد المجموعة في فترة التقرير الحالية والسابقة أي تغيير في نماذج أعمالها.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بأداة التمويل المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يُعاد تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة. وعلى العكس من ذلك، بالنسبة لاستثمارات الملكية المحددة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فلا يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المقيدة سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة بل تُحول ضمن حقوق الملكية.

وتتعرض أدوات التمويل التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.لانخفاض القيمة.

(ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتمثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في:

(١) موجودات تتضمن تدفقات نقدية تعاقدية ليست مدفوعات للمبلغ الأصلي أو الربح على المبلغ الأصلي القائم؛ أو/و

(٢) موجودات محتفظ بها ضمن نموذج أعمال وليس محتفظًا بها لتحصيل تدفقات نقدية أو للتحصيل والبيع؛ أو

(٣) موجودات مُحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام خيار القيمة العادلة.

تُقاس تلك الموجودات بالقيمة العادلة إضافة إلى أية أرباح / خسائر ناتجة من إعادة القياس المعترف به في الربح أو الخسارة.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف المبدئي حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. ويمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات ت المالية إذا كان يزيل أو يحد بشكل كبير من عدم التناسق في القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ خلافًا لذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات أو قيد الخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية إذا: (١) كان هذا الاختيار يلغي عدم التطابق المحاسبي. (٢) كانت المطلوبات المالية تمثل جزءًا من محفظة تتم إدارتها على أساس القيمة العادلة، وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار ؛ أو (٣) كان هناك مشتق متضمن في العقد الأصلي المالي أو غير المالي، ويكون هذا المشتق غير مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأصلي. ولا يتسنى إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة حين الاحتفاظ بها أو إصدارها. ويتم قيد الموجودات المالية المُحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة مع تضمين أي ربح أو خسارة ناتجة بسبب التغيرات في القيمة العادلة في الدخل من الاستثمارات.

(ج) إعادة التصنيفات

في حال تغير نموذج الأعمال الذي تحتفظ بموجبه المجموعة بالموجودات المالية، يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية المتأثرة. وتسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر رجعي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى التي تعقب التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للمجموعة. ونظرًا لعدم وجود تغيرات في نموذج الأعمال التي تحتفظ به المجموعة بالموجودات المالية، خلال السنة المالية الحالية والفترة المحاسبية السابقة، فلم يتم إجراء إعادة تصنيف. وخلال السنة الحالية والفترة المحاسبية السابقة، لم يطرأ أي تغير على نموذج الأعمال التي تحتفظ به المجموعة بموجودات مالية، ومن ثم لم يتم إجراء إعادة التصنيف. وفيما يلي التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية المأخوذة بعين الاعتبار ضمن السياسة المحاسبية عند تعديل واستبعاد الموجودات المالية.

٣- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣ *السياسات المحاسبية الهامة المقدمة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)*

الموجودات المالية (تتمة)

(د) انخفاض القيمة

تعترف المجموعة بمخصص خسائر للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

- المطلوب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
- الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
- تعرضات خارج الميزانية العمومية تخضع لمخاطر الائتمان

لم يتم الاعتراف بأي خسارة انخفاض في القيمة على استثمارات الملكية.

وباستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الممنوحة متدنية في قيمتها الائتمانية (والتي سيتم تناولها بشكل منفصل فيما يلي)، فيتطلب قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال مخصص خسارة بقيمة تعادل:

- خسارة ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي نتجت من الأحداث التعثر في السداد على الأدوات المالية التي يمكن وقوعها خلال ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير (ويشار إليها بالمرحلة ١)؛ أو
- العمر الكامل للخسارة الائمانية المتوقعة، أي العمر الزمني للخسارة الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع حالات التعثر في السداد الممكنة على مدار عمر الأداة المالية (يشار إليها بالمرحلة ٢ و المرحلة ٣).

ويتعين تكوين مخصص خسارة للعمر الزمني للخسارة الائتمانيةبالكامل للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان عن تلك الأداة المالية بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح للمخاطر للقيمة الحالية للخسائر الائتمانية، حيث يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأصل.

- بالنسبة للالتزامات المالية غير المسحوبة، فإن الخسارة الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام صاحب الالتزام بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها حال تم سحب التمويل، و
- بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسارة الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد صاحب أداة التمويل المضمونة ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من المالك أو العميل أو أي طرف آخر.

تقوم المجموعة بقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس فردي، أو على أساس جماعي لمحافظ التمويلات التي تتشارك خصائص مخاطر اقتصادية مماثلة. ويستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام الأصل معدل الربح الفعلي الأصلي للأصل، وذلك بغض النظر عما إذا كان يُقاس على أساس فردي أو على أساس جماعي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموجزة الموحدة

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تتمة)

٣- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣ السياسات المحاسبية الهامة المقدمة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

(هـ) الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية

يعتبر أي من الموجودات المالية "منخفضة القيمة الائتمانية" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. ويشار إلى الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية كموجودات المرحلة ٣. وتتضمن الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية بيانات ملحوظة حول الأحداث التالية:

- مواجهة العميل أو الجهة المصدرة صعوبة مالية كبيرة ؛
- خرق للعقد كحالات التعثر في السداد أو تخطي تاريخ الاستحقاق؛
- عدم مراعاة العميل للتنازل الذي منحه الممول نتيجة لأسباب تعاقدية أو اقتصادية تتعلق بصعوبات مالية يعانيها العميل؛
- اختفاء سوق نشط للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بسعر مخفض جدًا يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

وقد يتعذر تحديد حدث منفرد - فبدلاً من ذلك، فأنه من المحتمل أن يكون التأثير المشترك لعدة أحداث قد تسبب في تحول الموجودات المالية إلى منخفضة القيمة الائتمانية. وتقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت أدوات التمويل التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ كل تقرير. ومن أجل تقييم ما إذا كانت أدوات التمويل السيادية أو التجارية منخفضة القيمة الائتمانية، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار عوامل مثل التقصير في السداد وقائمة تحت المراقبة وإعادة الهيكلة والتدهور في التصنيفات الائتمانية وقدرة العميل على زيادة التمويل.

ويعتبر الأصل المالي منخفضًا القيمة الائتمانية عند منح الامتياز للعميل نتيجة تدهور وضعه المالي، وذلك ما لم يكن هناك دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز قد انخفض إلى حد بعيد خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية مع عدم وجود مؤشرات أخرى تتعلق بانخفاض القيمة. وفيما يتعلق بالموجودات عند مراعاة منح تنازلات، ولكن لم يتم منحها بعد، فيعتبر الأصل منخفضًا في قيمته الائتمانية عند وجود دليل ملحوظ على الانخفاض الائتماني يتضمن استيفاء تعريف التعثر في السداد وهو ما يتضمن (انظر أدناه) عدم احتمالية سداد والدعم إذا تخطى تاريخ استحقاق المبالغ ٩٠ يومًا أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة بالنسبة للموجودات المتخطية استحقاقها لأكثر من ٩٠ يومًا يتم تدعيمها بمعلومات معقولة.

(و) الموجودات المالية الممنوحة أو المشتراة منخفضة القيمة الائتمانية

يتم التعامل الموجودات المالية الممنوحة أو المشتراة منخفضة القيمة الائتمانية بشكل مختلف نظرًا لأن الأصل كان عند الاعتراف المبدئي منخفض القيمة الائتمانية. وتقوم المجموعة فيما يتعلق بهذه الموجودات بإثبات جميع التغيرات على العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة منذ الاعتراف المبدئي كمخصص خسارة مع أية تغيرات مثبتة في الربح أو الخسارة. ويؤدي التغيير الإيجابي على مثل هذه الموجودات إلى تحقيق ربح من انخفاض القيمة.

(ز) تعريف التعثر في السداد

يُنظر إلى تعريف التعثر في السداد كأحد الأمور الهامة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويُستخدم تعريف التعثر في السداد في قياس مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة وكذا في تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى العمر الزمني للخسارة الائتمانية المتوقعة أو إلى خسارة ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا، حيث أن التعثر في السداد هو أحد مكونات احتمالية التعثر في السداد الذي يؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان.

تعتبر المجموعة ما يلي بمثابة حالة تعثر في السداد:

- تخطي العميل لاستحقاق أي التزام ائتماني جوهري للمجموعة لأكثر من ٩٠ يومًا؛ أو
- عدم احتمالية سداد العميل للالتزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل

يتم تصميم تعريف التعثر في السداد بشكل مناسب لتعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الموجودات. إضافة إلى ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة بالنسبة للموجودات المتخطية استحقاقها لأكثر من ٩٠ يومًا يتم دحضها بمعلومات معقولة

وعند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل سداد العميل لالتزامه الائتماني، تأخذ المجموعة في الاعتبار المؤشرات النوعية والكمية. تعتمد المعلومات التي يتم تقييمها على نوع الموجودات فعلى سبيل المثال في التمويل للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو "قائمة المراقبة"، وهو ما لا يعد مؤشرًا مستخدمات لتمويل الأفراد. إن المؤشرات الكمية، مثل وضعية تخطي تاريخ الاستحقاق وعدم سداد أي التزام آخر من نفس الطرف المقابل، تعتبر مدخلات رئيسية في هذا التحليل. وتستخدم المجموعة طائفة متنوعة من مصادر المعلومات لتقييم التعثر في السداد والتي يتم تطويرها داخليًا أو الحصول عليها من مصادر خارجية.

٣- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣ *السياسات المحاسبية الهامة المقدمة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)*

الموجودات المالية (تتمة)

(ح) الزيادة الجوهرية على مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات التمويل الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وفي حال وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، ستقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة على أساس مدى أعمارها الزمنية بدلاً من احتسابها على أساس الخسارة الائتمانية لمدة ١٢ شهرًا. ولا تستعين السياسة المحاسبية للمجموعة بالطريقة العملية التي تفيد بأن الموجودات المالية ذات مخاطر الائتمان "المنخفضة" في تاريخ التقرير لا تعتبر أنه قد طرأ عليها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ونتيجة لذلك، تقوم المجموعة بمراقبة جميع الموجودات المالية والتعهدات المالية الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لانخفاض القيمة عن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأدوات المالية قد شهدت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بالمقارنة بين مخاطر حدوث تعثر في سداد الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الاستحقاق المتبقي للأداة مع خطر حدوث تعثر كان متوقعًا لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. وتأخذ المجموعة بعين الاعتبار عند إجراء هذا التقييم المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة ويمكن تبريرها، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتوفرة دون تكلفة أو جهد لا مسوغ لهما، بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم ائتماني خبير بما في ذلك المعلومات المستقبلية. لمزيد من التفاصيل بشأن المعلومات المستقبلية

ويتم تحديد احتمالية التعثر عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ التقارير اللاحقة بناءً على سيناريوهات اقتصادية متعددة التي تُعد هي الأساس لذلك، كما سيكون هناك احتمالية تعثر مختلفة من نتيجة لسيناريوهات اقتصادية مختلفة. إن مسألة ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة التي تشكل أساس المتوسط المرجح لاحتمالية التعثر هي المسألة التي تستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير.

تشتمل المعلومات المستقبلية، فيما يتعلق بالتمويل للشركات، التوقعات المستقبلية لمؤشرات الاقتصادي الكلي مثل سعر النفط الخام، وهي المؤشرات التي يتم الحصول عليها عن طريق الإرشادات الدولية وتقارير خبراء الاقتصاد والمحللين الماليين والهيئات الحكومية والمنظمات المماثلة الأخرى، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات الاقتصادية الحالية والمتوقعة. بالنسبة لتمويل الأفراد، تتضمن معلومات التمويل المستقبلية نفس التوقعات الاقتصادية مثل تمويل الشركات مع توقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية.

تقوم المجموعة بإدراج أطرافها المتقابلة وفقًا لجودتها الائتمانية إلى أحد فئاتمخاطر الائتمان الداخلي ذات الصلة، حيث تأخذ المجموعة في الاعتبار مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي بالأصل وما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في تلك المخاطر على أساس مستمر طوال فترة التقرير. وتقوم المجموعة، لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، بمقارنة مخاطر التعثر على الموجودات كما في تاريخ التقرير مع خطر التعثر في تاريخ الاعتراف المبدئي، وهي ما تعد أحد المعلومات المستقبلية المعقولة والمدعومة. لقد تم تضمين العوامل التالية على وجه الخصوص.

- درجة المخاطر الداخلية
- التصنيف الائتماني الخارجي (إن كان متاحًا)؛
- التغيرات السلبية الهامة المتوقعة أو الفعلية التي تطرأ على الظروف الاقتصادية أو المالية أو التجارية المتوقع تسببها في تغير جوهري على قدرة العميل استيفاء التزاماته؛
- التغيرات الهامة المتوقعة أو الفعلية على النتائج التشغيلية للعميل؛
- التغيرات الجوهرية في الأداء والسلوك المتوقع للعميل، بما في ذلك التغييرات في حالة السداد للمقترضين في المجموعة والتغيرات في النتائج التشغيلية للعميل؛
- معلومات الاقتصاد الكلي: تستند المجموعة في وضع نماذجها على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية كمدخلات اقتصادية، مثل: متوسط سعر النفط والعقارات في دبي وأبوظبي والتضخم والخسائر الائتمانية المتوقعة ونسبة إشغال الغرف الفندقية وغيرها من التحولات لتلك المدخلات. إن المدخلات والنماذج المستخدمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة قد لا ترصد دائماً خصائص السوق في تاريخ البيانات المالية. ولبيان ذلك، يتم إجراء تعديلات نوعية كتسويات مؤقتة بالاستعانة بحكم من خبير ائتمان.

وبغض النظر عن التحليل أعلاه، يفترض وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان إذا تخطى العميل لاستحقاق دفع قيمة تعاقدية لأكثر من ٣٠.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التعثر في الوقت المناسب.

ولا تزال المجموعة على الرغم من ذلك تأخذ بالاعتبار بشكل منفصل بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد طرأ عليها زيادة جوهرية. وبالنسبة لتمويل الشركات، فيتم التركيز بشكل خاص على الموجودات التي يتم تضمينها في "قائمة المراقبة" بالنظر إلى أن التعرض يتم على قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف من تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل.

بالنسبة لإقراض الأفراد، فتعتبر المجموعة أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت في حال تخطي استحقاق الأصل لمدة ٣٠ يومًا وأن الأصل في المرحلة ٢ من نموذج انخفاض القيمة، أي يقاس مخصص الخسارة على أنه خسارة ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموجزة الموحدة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تتمة)

٣- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣ السياسات المحاسبية الهامة المقدمة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

(ط) تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تُجرى التعديلات على أي من الموجودات المالية عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى ما بين الاعتراف المبدئي واستحقاق الأصل المالي. ويؤثر التعديل على مبلغ و / أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية على الفور أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقديم أو تعديل التعهدات القائمة بشأن أحد التمويلات القائمة يمثل أحد حالات التعديل وذلك حتى إذا لم يتم تضمين هذه التعهدات الجديدة في التدفقات النقدية على الفور، إلا أنها قد تؤثر على التدفقات النقدية اعتمادًا على ما إذا كان التعهد قد تم استيفاءه من عدمه (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الربح الذي يطرأ عندما يتم مخالفة التعهدات).

وتعيد المجموعة التفاوض على التمويلات للعملاء الذين يواجهون صعوبة مالية من أجل زيادة التحصيل للحد الأقصى وتخفيض مخاطر التعثر للحد الأدنى. ويتم منح الإمهال عن السداد في الحالات التي، على الرغم، من بذل العميل كل الجهود المعقولة للسداد بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، فإن هناك خطر جوهري في التعثر عن السداد أو يكون قد تعثر فعلا عن السداد، ويكون من المتوقع أن يلتزم العميل بالشروط المعّدلة. وتتضمن الشروط المعّدلة في أغلب الحالات تمديد فترة استحقاق التمويل، والتغييرات في توقيت التدفقات النقدية للتمويل (مبالغ الأصل والربح)، وتخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الإعفاء من الأصل والربح) وتعديلات على التعهدات. قامت المجموعة بوضع سياسة الإمهال في السداد والتي تسري على تمويل الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أحد الموجودات المالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف به، حيث يتم، وفقًا لسياسة المجموعة، تعديل النتائج دون استبعادها عندما تؤدي إلى اختلاف الشروط اختلافًا جوهريًا.

في حالة إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، يُعاد قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في تاريخ إلغاء الاعتراف لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة الدفترية المُعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف. حيث سيؤدي الأصل المالي الجديد لمخصص خسارة على أساس خسارة ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا، وذلك باستثناء حالات نادرة عندما يعتبر التمويل الجديد قد مُنح أساسًا منخفضة القيمة الائتمانية. ويسري ذلك فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للتمويل بخصم كبير على مبلغ التحصيل المُعدل وذلك نظرًا لاستمرار وجود مخاطر عالية من التعثر في السداد التي لم يتم تخفيضها من قبل التعديل. وتراقب المجموعة مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة بتقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل إذا كان العميل قد تخطى الاستحقاق في السابق بموجب الشروط الجديدة.

وفي حال لم يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، تقوم المجموعة باحتساب ربح / خسارة التعديل عن طريق مقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة). ثم تقوم المجموعة بقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل، حيث يتم تضمين التدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي المُعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط عندما تنتهي سريان الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل (بما في ذلك انتهاء السريان بسبب شروط مختلفة اختلافًا جوهريًا)، أو عندما يتم تحويل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكيته إلى منشأة أخرى إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري وتواصل السيطرة على الموجودات المحولة، تقوم المجموعة بالاعتراف بحصتها المحتفظ بها في الموجودات والمطلوبات المرتبطة بها للمبالغ التي قد تضطر لدفعها. إذا احتفظت المجموعة بشكل جوهري بجميع مخاطر ومزايا ملكية أي أصل مالي مُحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي، كما تعترف بالاقتراض المضمون للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي بالكامل، يتم في الربح أو الخسارة إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومبلغ المقابل المقبوض ومستحق القبض والربح / الخسارة المتراكمة التي تم إثباتها في الدخل الشامل الأخر والمتراكم في حقوق الملكية، وذلك باستثناء استثمارات الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا لم يتم في الربح أو الخسارة إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر.

(ي) الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا توجد توقعات معقولة بشأن الاسترداد، ويشمل ذلك عدم قيام العميل بالدخول في خطة سداد مع الشركة. وتصنف الشركة أحد التمويلات أو الذمم المدينة للشطب بعد استنفاذ جميع السبل الممكنة للسداد. وعلى الرغم من ذلك، ففي حال تم شطب التمويلات أو الذمم المدينة، تستمر المجموعة في نشاط الإنفاذ محاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة. ويتم الاعتراف بالاستردادات، إن تمت، في الربح أو الخسارة.

٣- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣ *السياسات المحاسبية الهامة المقدمة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)*

المطلوبات المالية

(أ) التصنيف والقياس اللاحق

تُصنف المطلوبات المالية في الفترة الحالية والفترة السابقة كمُقاسة لاحقًا بالتكلفة المطفأة، وذلك باستثناء:

- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: حيث يسري التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية الأخرى المحددة كذلك عند الاعتراف المبدئي. ويتم عرض الأرباح والخسائر على المطلوبات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بشكل جزئي في الدخل الشامل الآخر (مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي يُعزى إلى التغيرات في مخاطر الإئتمان لتلك المطلوبات، والتي يتم تحديدها على أنها المبلغ الذي لا يعزى إلى التغيرات في الأوضاع السوقية التي تؤدي إلى مخاطر السوق) والربح أو الخسارة الجزئية (المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوب)، وذلك ما لم يكن مثل هذا العرض من شأنه إيجاد، أو توسيع، عدم التطابق المحاسبي. وفي هذه الحالة يتم عرض المكاسب أو الخسائر المتعلقة بالتغيرات في المخاطر الائتمانية للمطلوبات في الربح أو الخسارة.
- المطلوبات المالية الناتجة من تحويل موجودات مالية لم تكن مؤهلة لإلغاء الاعتراف أو عند تطبيق منهج المشاركة المستمرة. وفي حال لم يكن تحويل المطلوبات المالية مؤهلًا لإلغاء الاعتراف، يتم الاعتراف بالمطلوب المالي بقيمة المقابل المستلم لقاء التحويل؛ و
- عقود الضمان المالي وتعهدات التمويلات.

(ب) إلغاء الاعتراف

يُلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إطفاءها (أي عند استيفاء الالتزام المحدد بالعقد أو إلغاءه أو انتهاء سريانه).

يتم احتساب التبادل بين المجموعة والممولين الأصليين لأدوات التمويل بشروط مختلفة إلى حد بعيد، بالإضافة إلى تعديلات جوهرية على شروط الالتزامات القائمة، كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية والاعتراف بمطلوبات مالية جديدة. تختلف الشروط بشكل جوهري إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد خصم أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي، هي ١٠٪ على الأقل مختلفة عن القيمة الحالية المخصومة من التدفقات النقدية المتبقية من المطلوب المالي الأصلي.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل نوعية أخرى مثل العملة التي يتم تصنيف الأداة بها والتغيرات في نوع سعر الربح وميزات التحويل الجديدة المصاحبة للأداة والتغييرات في التعهدات التي يتم أخذها بالاعتبار أيضًا. وفي حالة احتساب تبادل لأدوات الدين أو تعديل الشروط كإطفاء، فإن أي تكلفة أو رسوم يتم تكبدها بالشكل المعترف به كجزء من الربح أو الخسارة عند الإطفاء. إذا لم يتم احتساب التبادل أو التعديل كإطفاء، فإن أي تكلفة أو رسوم متكبدة تقوم بتعديل القيمة الدفترية للمطلوب، ويتم إطفاءها على المدى المتبقي من المطلوب المعدل.

عقود الضمان المالي

يُعرف عقد الضمان المالي العقد الذي يقتضي من المصدر سداد دفعات محددة لتعويض صاحب العقد مقابل أي خسارة تكبدها بسبب إخفاق أي من العملاء في سداد الدفعات المالية عند استحقاقها وفقًا لشروط أداة الدين.

ويتم قياس عقود الضمان المالي المصدرة من أحد منشآت المجموعة مبدئيًا بقيمها العادلة، بينما تقاس لاحقًا، إن لم يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ولم تنشأ من تحويل أي من الموجودات المالية، بأي القيمتين أعلى لـ:

- قيمة مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ و
- القيمة المثبتة مبدئيًا ناقصًا، إن لزم الأمر، القيمة المتراكمة للدخل المعترف بها بموجب سياسات المجموعة بشأن الاعتراف بالإيرادات.

تظهر عقود الضمان المالي غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمخصص في بيان المركز المالي الموجز الموحد بينما يتم عرض إعادة التقييم في الإيرادات الأخرى.

لم تُحدد المجموعة أي من عقود الضمان المالي بالقيمة كعقود بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٣- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣ *السياسات المحاسبية الهامة المقدمة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)*

المطلوبات المالية (تتمة)

الأدوات المالية المشتقة الإسلامية

تستخدم الأدوات المالية المشتقة الإسلامية بالأساس في الأنشطة التجارية، وتستخدم أيضًا لإدارة تعرضنا لمخاطر الربح ومخاطر العملات والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق الأخرى. ويتم تسجيل جميع الأدوات المالية المشتقة في بيان المركز المالي الموجز الموحد بالقيمة العادلة.

عندما تستخدم الأدوات المالية المشتقة الإسلامية في الأنشطة التجارية، فيتم قيد الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة من هذه الأدوات المالية المشتقة الإسلامية في الإيرادات الأخرى. يتم عرض الأدوات المالية المشتقة الإسلامية ذات القيمة العادلة الموجبة كموجودات وأدوات مشتقات إسلامية مالية ذات قيمة عادلة سالبة يتم الإبلاغ عنها كمطلوبات وفقًا لسياستنا المتعلقة بمقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية، يتم تسجيل صافي القيمة العادلة لبعض الموجودات والمطلوبات المشتقة كأصل أو التزام، حسب الاقتضاء. وتدرج تعديلات القيمة في القيمة العادلة للموجودات المشتقة والمطلوبات المشتقة. إن أقساط التأمين المدفوعة والأقساط المستلمة هي جزء من الموجودات المشتقة والمطلوبات المشتقة، على الترتيب. عندما يتم استخدام المشتقات لإدارة التعرض الخاص بنا، فإننا نحدد ما إذا كان من الممكن تطبيق محاسبة التحوط على كل مشتق.

٣-٤ *إدارة المخاطر المالية*

تتطابق أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية للمجموعة مع تلك المفصح عنها في البيانات المالية الموجزة الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

٣-٥ *موسمية النتائج*

لم يقيد أي دخل ذات طبيعة موسمية في بيان الأرباح أو الخسائر الموجز الموحد لفترتي الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ و ٣١ مارس ٢٠١٧.

٣-٦ *استثمارات عقارية*

يُحتفظ بالاستثمار العقاري لتحقيق إيرادات إيجارية أو/و لزيادة رأس المال. ويتضمن الاستثمار العقاري تكاليف الشراء المبدئي والتطويرات المحولة من العقار قيد التطوير، إضافة إلى تكاليف التطوير اللاحقة وتعديلات القيمة العادلة. يظهر الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة في تاريخ بيان المركز المالي الموجز الموحد. إن القيمة العادلة هي السعر الذي قد يتم قبضه لبيع أحد الموجودات أو الذي قد يتم دفعه لتحويل أي من المطلوبات في معاملة منظمة بين المشاركون في عمليات السوق في تاريخ القياس، وذلك بغض النظر ما إذا كان ذلك السعر هو سعرًا ملحوظًا بطريقة مباشرة أو مقدر باستخدام أي من طرق التقييم الأخرى. وتُحدد القيمة العادلة على أساس مرحلي من قبل مقيمين مهنيين مستقلين. وتتضمن تعديلات القيمة العادلة على الاستثمار العقاري في بيان الأرباح أو الخسائر الموجز الموحد في الفترة التي يظهر فيها الربح أو الخسارة.

٤- قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

تستعين المجموعة بنماذج لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة. ولقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ فإن أهم المدخلات سيكون وفق الشكل المحدد للمتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر؛
- الخسارة عند التعثر
- التعرض في حال التعثر

سوف تستمد هذه المعايير من النماذج الإحصائية المطورة داخليا والبيانات التاريخية الأخرى، كما سيتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية كما هو موضح أدناه:

تُعد تقديرات احتمالية التعثر لمحفظة الشركات، وهي تقديرات في تاريخ محدد، على أساس نماذج التصنيف الإحصائي المستخدمة حاليا من قبل المجموعة وتقيم باستخدام أدوات التصنيف المصممة وفقا لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية. ويمكن أيضًا استخدام بيانات السوق، إن كانت متوفرة، لاستنتاج احتمالية التعثر للأطراف المقابلة من الشركات الكبرى. إذا تم انتقال الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن هذا سيؤدي إلى تغير في تقديرات احتمالية التعثر ذات الصلة. ويتم تقدير احتماليات التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للمخاطر ومعدلات الدفع المسبق المقدرة. وفي المقابل، تستند نماذج احتمالية تعثر الأفراد إلى قواعد تم إنشاءها على أساس تجانس المخاطر أو تصنيف المرحلة في تلك الحالة.

٤- قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (تتمة)

وتُعرف الخسارة عند التعثر بحجم الخسارة المحتملة في حال وجود تعثر. وقد قامت المجموعة بتقدير الخسائر الائتمانية المحتملة لمحفظة الشركات بناءً على منهج التصنيف الداخلي الأساسي مع تعديل التعرض في حال التعثر مع الضمان المتاح وفقًا لأحدث تاريخ تقييم بسبب عدم توفر بيانات داخلية للاسترداد للحسابات المتعثرة في صيغة قابلة للاستخدام بسهولة.

ويمثل التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تستمد المجموعة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به تعاقديًا، بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند التعثر لأي من الموجودات المالية هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لإلتزامات التمويل والضمانات المالية، يتم التوصل إلى التعرض في حال التعثر باستخدام عوامل تحويل الائتمان الرقابية.

عندما يتم إجراء تعديل لأحد النماذج على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تشمل:

- نوع الأداة
- فئة المخاطر
- تصنيف المرحلة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

تخضع التجمعات للمراجعة المنتظمة لضمان بقاء التعرض داخل مجموعة معينة متجانسة بشكل مناسب.

العمر المتوقع

بالنسبة للأدوات في المرحلة ٢ أو المرحلة ٣، فإن مخصصات الخسارة تعكس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي المتوقع للأداة. وبالنسبة لمعظم الأدوات، يقتصر العمر الزمني المتوقع على الفترة التعاقدية المتبقية. ويتم تقديم إعفاء لبعض الأدوات ذات الخصائص التالية: (أ) أن تكون الأداة مشتملة على كلًا من مكونات التمويل والتعهد غير المسحوب؛ (ب) لدينا القدرة التعاقدية على طلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب ؛ (ج) لا يقتصر تعرضنا لخسائر الائتمان على فترة الإخطار التعاقدي. بالنسبة للمنتجات الموجودة في نطاق هذا الإعفاء، قد تتجاوز الفترة التعاقدية المتوقعة المتبقية، وهي الفترة التي لا يتم فيها تخفيف التعرض لمخاطر الائتمان من خلال إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية. تختلف هذه الفترة حسب المنتج وفئة المخاطر ويتم تقديرها استنادًا إلى خبرتنا السابقة للتعرضات المماثلة والنظر في إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتم اتخاذها كجزء من دورة مراجعة الائتمان الدورية. تشتمل المنتجات التي تدخل في نطاق هذا الإعفاء على بطاقات الائتمان وأرصدة السحب على المكشوف وبعض فئات الائتمان المتجددة. ويتعين اتخاذ حكمًا جوهريًا عند تحديد الأدوات التي تقع في نطاق هذا الإعفاء وتقدير العمر المتبقي المناسب بناءً على خبرتنا التاريخية وممارسات تخفيف مخاطر الائتمان. وقد أجرت المجموعة أيضًا تحليل للدفع المسبق على محفظة تمويل الأفراد من أجل تحديد أجل الاستحقاق السلوكي الفعلي للمحفظة.

٥- الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، المُبينة في الإيضاح رقم ٣، يتعين على الإدارة اتخاذ أحكام وتقديرات وافتراضات تتعلق بالقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات وهي ما لا تتوفر من مصادر أخرى. وتستند التقديرات والافتراضات المصاحبة على الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل التي تُعد ذات صلة بها، مع مراعاة أنه قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

ويتم إجراء مراجعة مستمرة للتقديرات والافتراضات المُحددة، ويتم إثبات المراجعات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي أُجريت فيها، وذلك إن كانت تلك المراجعات لا تؤثر إلا على تلك الفترة، أو يتم إثباتها في فترة المراجعة وفترات مستقبلية إن كان تأثير المراجعات يشمل كلا الفترتين المستقبلية والحالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموجزة الموحدة
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ (تتمة)

٥- الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

٥-١ الأحكام الهامة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

فيما يلي الأحكام الهامة، وهي التي تختلف عن تلك الأحكام التي تتضمن تقديرات، والتي اتخذتها الإدارة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المقيدة في البيانات المالية:

- تقييم نموذج الأعمال: يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. تحدد المجموعة نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. تراقب المجموعة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه بالاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.
- زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان: كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤، يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً لموجودات المرحلة ١، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة ٢ أو المرحلة ٣. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة.
- إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة: عندما يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، وتصنيف المرحلة، وما إلى ذلك). وتراقب المجموعة مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مشابهة، حيث يعتبر ذلك من المطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان فإن هناك إعادة تصنيف ملائم للموجودات. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو انتقال موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات. إن إعادة تقسيم المحافظ والانتقالات بين المحافظ يعد أمرًا أكثر شيوعًا عندما تحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما يتم عكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الموجودات من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين ١٢ شهرًا إلى الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا أو على مدى العمر الزمني ولكن مع تغير قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان بالنسبة للمحافظ.
- النماذج والافتراضات المستخدمة: تستخدم المجموعة نماذج وافتراضات متنوعة لقياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك لتقييم خسارة الائتمان المتوقعة. وينطبق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتصل بالمحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان.

٥-٢ المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموجزة الموحدة:

- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو. وعند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، تستخدم المجموعة معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.
- احتمالية التعثر: تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد خلال أفق زمني معين، ويشمل حسابه البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.
- الخسارة عند التعرض: تعتبر الخسارة عند التعرض تقديرًا للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. ويستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

٦- تصنيفات وفئات الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية.

	المتاحة للبيع	بالتكلفة المطفأة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في ٣١ مارس ٢٠١٨ (غير مُدقق)			
الموجودات المالية			
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	-	١,٤٧١,٣٣٥	١,٤٧١,٣٣٥
مطلوب من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى	-	٧٤٣,١٨٦	٧٤٣,١٨٦
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي	-	١٥,٩٠٧,٩٦٢	١٥,٩٠٧,٩٦٢
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة	١,٩٨١,٥٥٣	-	١,٩٨١,٥٥٣
الموجودات الأخرى	-	١٦٦,٧٣٠	١٦٦,٧٣٠
المجموع	١,٩٨١,٥٥٣	١٨,٢٨٩,٢١٣	٢٠,٢٧٠,٧٦٦
المطلوبات المالية			
ودائع إسلامية للعملاء	-	١٥,٣٦٥,٢٦٣	١٥,٣٦٥,٢٦٣
مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	٣,٥٧٤,٤٥٦	٣,٥٧٤,٤٥٦
المطلوبات الأخرى	-	٢٣٦,٢٠٣	٢٣٦,٢٠٣
المجموع	-	١٩,١٧٥,٩٢	١٩,١٧٥,٩٢٢

يوضح الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية.

	المتاحة للبيع	بالتكلفة المطفأة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في ٣١ مارس ٢٠١٧ (مُدقق)			
الموجودات المالية			
النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي	-	١,٣٧٨,٤١٠	١,٣٧٨,٤١٠
مطلوب من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى	-	٦٠١,٥٠٤	٦٠١,٥٠٤
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي	-	١٥,١٥٨,٨٧٢	١٥,١٥٨,٨٧٢
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة	١,٩١٢,٢٥٤	-	١,٩١٢,٢٥٤
الموجودات الأخرى	-	١٤٦,٦٩٢	١٤٦,٦٩٢
المجموع	١,٩١٢,٢٥٤	١٧,٢٨٥,٤٧٨	١٩,١٩٧,٧٣٢
المطلوبات المالية			
ودائع إسلامية للعملاء	-	١٤,٣٢٣,٨٧٩	١٤,٣٢٣,٨٧٩
مطلوب لمصارف ومؤسسات مالية أخرى	-	٣,٣٦٢,٧٠٢	٣,٣٦٢,٧٠٢
المطلوبات الأخرى	-	١٦٤,٩٤٤	١٦٤,٩٤٤
المجموع	-	١٧,٨٥١,٥٢٥	١٧,٨٥١,٥٢٥

٧- مخصص انخفاض القيمة

٧-١ فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة حسب فئة الموجودات المالية:

	الرصيد الافتتاحي معاد عرضه	صافي المصاريف خلال الفترة	الحركة الأخرى خلال الفترة	الرصيد الختامي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
موجودات استثمارية وتمويلية إسلامية	٦٧٠,٢٤٥	٣٦,٠٠١	٦٥	٧٠٦,٣١١
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر *	٥٠,٩٣٢	١٥٤	-	٥١,٠٨٦
موجودات مالية أخرى	٢,٩٨٥	١٦٦	-	٣,١٥١
المجموع	٧٢٤,١٦٢	٣٦,٣٢١	٦٥	٧٦٠,٥٤٨

(*) يتم الاعتراف بمخصص انخفاض القيمة "احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخر الشامل الآخر.

٧-٢ فميا يلي توزيع مخصص انخفاض القيمة كما في ٣١ مارس ٢٠١٨:

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
موجودات استثمارية وتمويلية إسلامية	٦٥,١٢١	٢٦٤,٠٩٠	٣٧٧,١٠٠	٧٠٦,٣١١
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر *	١,٠٠٨	-	٥٠,٠٧٨	٥١,٠٨٦
موجودات مالية أخرى	-	-	٣,١٥١	٣,١٥١
المجموع	٦٦,١٢٩	٢٦٤,٠٩٠	٤٣٠,٣٢٩	٧٦٠,٥٤٨

٨- النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي

	٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
	(غير مدقق)	(مدقق)
النقد في الصندوق	٧٨,٠٨٢	٨٤,٦٢٨
الأرصدة لدى المصرف المركزي		
حسابات جارية	٦٢,٠٧٥	١٠٤,٧٢٩
متطلبات احتياطي لدى المصرف المركزي	٥٨٦,١٧٨	٥٤٤,٠٥٣
مرابحات دولية لدى المصرف المركزي	٧٤٥,٠٠٠	٦٤٥,٠٠٠
المجموع	١,٤٧١,٣٣٥	١,٣٧٨,٤١٠

٨- النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي (تتمة)

يتألف النقد وما يعادله المتضمن في بيان التدفقات النقدية الموجز الموحد من المبالغ التالية:

	٣١ مارس ٢٠١٨ ألف درهم (غير مدقق)	٣١ مارس ٢٠١٧ ألف درهم (غير مدقق)
نقد و أرصدة لدى المصرف المركزي	١,٤٧١,٣٣٥	١,٤١٤,٧٣٥
مطلوب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بتاريخ استحقاق أصلي أقل من ثلاثة أشهر)	٢٠٠,٧٥١	٣٩,٥٦٧
	١,٦٧٢,٠٨٦	١,٤٥٤,٣٠٢
يطرح: احتياطي قانوني لدى المصرف المركزي	(٥٨٦,١٧٨)	(٤٩٠,٥٧٤)
يطرح: مرابحات دولية لدى المصرف المركزي (بتاريخ استحقاق أصلي أكثر من ثلاثة أشهر)	-	(٢٧٠,٠٠٠)
النقد وما يعادله	١,٠٨٥,٩٠٨	٦٩٣,٧٢٨

إن الاحتياطي القانوني لدى المصرف المركزي غير مُعد لتمويل عمليات المجموعة اليومية، وذلك على الرغم من أن التعميم رقم ٢٠٠٨/٤٣١٠ الصادر عن المصرف المركزي قد أتاح للمصارف الاقتراض حتى نسبة ١٠٠% من حد الاحتياطي القانوني المودع بالدرهم والدولار.

٩- الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي

	٣١ مارس ٢٠١٨ ألف درهم (غير مدقق)	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف درهم (مدقق)
موجودات تمويلية إسلامية		
مرابحات سيارات	١٩٤,٢٤٣	٢٠١,٩٧٩
مرابحات بضائع	٧,٢٥٦,٠٦٠	٦,١٨٦,٢٦٠
مجموع المرابحات	٧,٤٥٠,٣٠٣	٦,٣٨٨,٢٣٩
إجارات	٨,٦٧٠,٨٣٧	٨,٣٧٥,١٥١
استصناع	٤٣,٩٢٢	٣٧,٧٤١
بطاقة ائتمان إسلامية	٣٦,٧٨٩	٣٨,٧٦٢
	١٦,٢٠١,٨٥١	١٤,٨٣٩,٨٩٣
إيرادات مؤجلة	(٩٩٠,١٨٩)	(٩٦٨,٥٣٧)
مجموع الموجودات التمويلية الإسلامية	١٥,٢١١,٦٦٢	١٣,٨٧١,٣٥٦
موجودات استثمارية إسلامية		
مضاربات	٦٦١,٨٨٦	١,٠٩٢,٥٦٢
وكالات	٧٤٠,٧٢٥	٧٤٢,٥٧٠
	١,٤٠٢,٦١١	١,٨٣٥,١٣٢
مجموع الموجودات الاستثمارية الإسلامية	١٦,٦١٤,٢٧٣	١٥,٧٠٦,٤٨٨
مجموع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية		
مخصص لانخفاض القيمة (إيضاح ٧)	(٧٠٦,٣١١)	(٥٤٧,٦١٦)
مجموع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، الصافي	١٥,٩٠٧,٩٦٢	١٥,١٥٨,٨٧٢

١٠- الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة

	٣١ مارس ٢٠١٨ ألف درهم (غير مدقق)	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف درهم (مدقق)
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٩٧,٢٠٠	-
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١,٧٨٤,٣٥٣	١,٩١٢,٢٥٤
	١,٩٨١,٥٥٣	١,٩١٢,٢٥٤

١٠- الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة (تتمة)

تسلسل القيمة العادلة

فيما يلي الموجودات المالية و غير المالية المقاسة بالقيمة العادلة:

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية				
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
في ٣١ مارس ٢٠١٨ (غير مدقق)	٩٧,٢٠٠	-	١٠٠,٠٠٠	١٩٧,٢٠٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (مدقق)	-	-	-	-
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
في ٣١ مارس ٢٠١٨ (غير مدقق)	١,٧٤٩,٩٢٥	-	٣٤,٤٢٨	١,٧٨٤,٣٥٣
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (مدقق)	١,٧٥٢,٩٣٤	-	١٥٩,٣٢٠	١,٩١٢,٢٥٤
العقود الأجلة لسعر الصرف الآجل				
في ٣١ مارس ٢٠١٨ (غير مدقق)	١,٨٦٨	-	-	١,٨٦٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (مدقق)	٢,٢١٨	-	-	٢,٢١٨
موجودات غير مالية				
استثمارية عقارية				
في ٣١ مارس ٢٠١٨ (غير مدقق)	-	-	٥٩٢,٨٥٨	٥٩٢,٨٥٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (مدقق)	-	-	٥٨٠,٤٤٨	٥٨٠,٤٤٨

لم تتم أية تحويلات بين الأدوات المالية المصنفة ضمن مستويات تسلسل القيمة العادلة ١ و٢ و٣ خلال الفترة/السنة الحالية أو السابقة.

١١- الموجودات الأخرى

	٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
	(غير مدقق)	(مدقق)
إيرادات مستحقة على الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٨١,٣٥٧	٧٤,٩٣٧
موجودات مستحوذ عليها لتسوية موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	٣٤,٥٩٧	٢٩,٨٠٤
مصاريف مدفوعة مقدمًا	٣٣,٨٥٠	٢٨,١٦٨
إيرادات مستحقة على الاستثمارات في الأوراق المالية	٢٤,٩٥٥	٢٢,٣٧٦
قبولات (إيضاح ١٤)	١٣,٣٨٠	١٧,٣١٩
سلف للموظفين (تمويل الموظفين)	١٢,٩٩٥	١٣,٥٩٨
العقود الآجلة لسعر الصرف الأجنبي		
أخرى	٨٩,٧٥٤	٧١,٥٠٢
	٢٩٢,٧٥٦	٢٥٩,٩٢٢

١٢- الاستثمارات العقاري

فيما يلي كانت الحركة في الاستثمارات العقارية خلال الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ كما يلي:

	٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
	(غير مدقق)	(مدقق)
في بداية للفترة/السنة	٥٨٠,٤٤٨	٣٢٢,٣٩٨
إضافات خلال الفترة / السنة	١٢,٤١٠	٢٥٢,٤١٥
زيادة في القيمة العادلة خلال الفترة / السنة	-	٥,٦٣٥
الرصيد في نهاية الفترة / السنة	٥٩٢,٨٥٨	٣٣٩,٩٧٤

جميع الاستثمارات العقارية للمجموعة تقع في مناطق تملك حر جميعها موجودة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة كما في ٣١ مارس ٢٠١٨ مبلغ ٥٩٣ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٥٨٠ مليون درهم)،وتستند القيمة العادلة بالأساس على مدخلات السوق غير قابلة للرصد (أي مستوى ٣).

١٣- الودائع الإسلامية للعملاء

	٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
	(غير مدقق)	(مدقق)
حسابات جارية	٣,٦٥٢,٢٢٦	٢,٥٩٢,٩٧٩
ودائع مضاربة:		
حسابات توفير	١٨٥,٣٧٦	٢٠٧,٧٠٣
ودائع لأجل	٦٤,٩٠٢	٦٨,١٨٤
	٣,٩٠٢,٥٠٤	٢,٨٦٨,٨٦٦
ودائع وكالة	١١,٢٦٩,٩٨٤	١١,٢٤٩,٣٧١
حسابات ضمان	٨٣,٥٦٩	٩٣,٩٣٣
حسابات هامشية	١٠٩,٢٠٦	١١١,٧٠٩
	١٥,٣٦٥,٢٦٣	١٤,٣٢٣,٨٧٩

١٤- المطلوبات الأخرى

	٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
	(غير مدقق)	(مدقق)
أرباح مستحقة على ودائع العملاء الاسلامية وإيداعات من البنوك	١١٨,٨٤٢	١١٧,٧٣٣
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	٥٨,٨١١	-
شيكات المدراء	٣٩,١٧٦	٤٥,٣١٢
مخصص رواتب ومنافع الموظفين	١٧,١٠٠	١٦,٥٥٠
قبولات (إيضاح ١١)	١٣,٣٨٠	١٧,٣١٩
أخرى	٥٠,٦١٦	٣٣,٧٠١
	٢٩٧,٩٢٥	٢٣٠,٦١٥

١٥- رأس المال

	٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
	(غير مدقق)	(مدقق)
المصدر والمدفوع بالكامل:		
١,٦٨٠,٣٢٢,٥٠٠ سهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١,٦٨٠,٣٢٢,٥٠٠ سهم) بقيمة ١ درهم للسهم	١,٦٨٠,٣٢٣	١,٦٨٠,٣٢٣

في الجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٨، أعلن المساهمون عن الموافقة على توزيع أرباح نقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بنسبة ٣,٥% (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: توزيعات أرباح أسهم بنسبة ٣,٥%) من رأس المال البالغ ٥٨,٨ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٥٦,٨ مليون درهم). وقد تم الموافقة على مبلغ ٢,٥ مليون درهم مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

١٦- الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

	فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
	(غير مدقق)	(غير مدقق)
الإيرادات من الوكالة	٨,٤٥٥	٦,٦٢٢
الإيرادات من المرابحة	٨٦,١١٣	٥٨,٣٦٨
الإيرادات من الاجارة	٨٨,٤١٩	٧٦,٨٤٠
الإيرادات من المضاربة	١٠,٢٥١	٨,٢٨٣
الإيرادات من المشاركة	-	٤٢٧
الإيرادات من الاستصناع	٥٤٠	١٦٦
	١٩٣,٧٧٨	١٥٠,٧٠٦

١٧- الربح للسهم

تحتسب الأرباح للسهم عن طريق تقسيم أرباح المساهمين للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم الاعتيادية عند الإصدار خلال الفترة كما يلي:

	فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	(غير مدقق)	(غير مدقق)
الأرباح للسهم		
الربح للفترة (ألف درهم)	٣٤,٠١٦	٢٦,٠٠٤
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (ألف درهم)	(٢,٥٠٠)	(٢,٥٠٠)
	٣١,٥١٦	٢٣,٥٠٤
المعدل المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة (بالآلاف)	١,٦٨٠,٣٢٣	١,٦٨٠,٣٢٣
الأرباح للسهم (الدرهم)	٠,٠١٩	٠,٠١٤

لم يكن هناك أية أسهم قائمة مخفضة محتملة كما في ٣١ مارس ٢٠١٨ و ٢٠١٧.

١٨- الأطراف ذات العلاقة

إن بعض الأطراف ذات العلاقة (مثل أعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا والمساهمين الرئيسيين للمجموعة وشركات هم مالكوها الرئيسين) هم عملاء لدى المجموعة ضمن نطاق النشاط الاعتيادي. لقد تم إبرام هذه المعاملات على نفس الشروط السائدة في نفس الوقت لمعاملات مماثلة، بما في ذلك أسعار الربح والضمانات، مع عملاء وأطراف خارجية. وفيما يلي توضيح لمعاملات الأطراف ذات العلاقة المذكورة.

المعاملات

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة:

	فترة الثلاثة أشهر المنتهية في					
	٣١ مارس ٢٠١٨ (غير مدقق)			٣١ مارس ٢٠١٧ (غير مدقق)		
	المساهمون الرئيسيون ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف أخرى ذات علاقة ألف درهم	المجموع ألف درهم	المساهمون الرئيسيون ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف أخرى ذات علاقة ألف درهم	المجموع ألف درهم
حصة المودعين من الأرباح	١٦,٢١١	٣٢١	١٦,٥٣٢	١١,٤٥٥	٣٢١	١١,٧٧٦
الإيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٦,١٣٣	١,١٢٥	٧,٢٥٨	١٥,٨٩٣	٨١٤	١٦,٧٠٧
مصاريف الإيجار	-	-	-	-	٢٢٢	٢٢٢

١٨- الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

الأرصدة

يبين التالي الأرصدة مع أطراف ذات علاقة كما في تاريخ التقرير:

	٣١ مارس ٢٠١٨ (غيرمدقق)			٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (مدقق)		
	المساهمون الرئيسيون	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف أخرى ذات علاقة	المجموع	المساهمون الرئيسيون	أعضاء مجلس الإدارة وأطراف أخرى ذات علاقة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٧٢١,٢٨٦	١٥٢,٣٦٦	٨٧٣,٦٥٢	٧٥١,٤٦٢	١٤٣,٠٣٣	٨٩٤,٤٩٥
الودائع الإسلامية للعملاء	٢,٧٢٦,٥٢٠	١١٦,٨٨٨	٢,٨٤٣,٤٠٨	٢,٧٣٣,٠٤٠	١٨٤,٢٦٠	٢,٩١٧,٣٠٠

تعويضات أعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا

يبين ما يلي تعويضات أفراد الإدارة العليا:

	فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم (غير مدقق)	ألف درهم (غير مدقق)
منافع قصيرة الأجل للموظفين	٥,١٧٣	٤,٩٧٣
منافع نهاية الخدمة	٢٨٩	٢٦٣
	٥,٤٦٢	٥,٢٣٦

١٩- الالتزامات الطارئة والتعهدات

التعهدات الرأسمالية

كان لدى المجموعة في ٣١ مارس ٢٠١٨ ارتباطات رأسمالية قائمة بمبلغ ٧٧ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٦٥ مليون درهم)، ستمول خلال الاثني عشر شهرًا القادمة.

التعهدات والالتزامات الطارئة المتعلقة بالائتمان

تشتمل التزامات المتعلقة بالائتمان على التزامات بتقديم تسهيلات ائتمانية محددة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

كان لدى المجموعة التعهدات والالتزامات الطارئة التالية المتعلقة بالائتمان:

	٣١ مارس ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
	ألف درهم (غير مدقق)	ألف درهم (مدقق)
تعهدات بتقديم ائتمان	١,٠٩٧,٦٠٣	٩٧٨,٨٦٠
اعتمادات مستندية	٣٥,٨٨٠	٥١,٥١٣
خطابات ضمان	٤٢٢,٠٤٣	٤٩٩,٤٤٦
	١,٥٥٥,٥٢٦	١,٥٢٩,٨١٩

٢٠- تحليلات القطاعات

تُحدد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية المتعلقة بمكونات المجموعة التي تخضع لمراجعة دورية من صانع القرار التشغيلي الرئيسي بما يمكن من تخصيص المصادر لكل قطاع وكذلك من تقييم أدائها.

وبالنسبة للأغراض التشغيلية، تنتظم المجموعة ضمن قطاعات أعمال، كما يلي:

(١) الأعمال البنكية للأفراد والشركات والأعمال البنكية الاستثمارية، والتي تتضمن بشكل رئيسي التمويلات والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية سواء للشركات أو للقطاع الحكومي والمؤسسات والأفراد؛ و

(٢) الخزينة، والتي تتضمن إدارة محفظة الاستثمار بالمجموعة.

ويمثل هذان القطاعان الأساس الذي بناءً عليه تقوم المجموعة بإعداد معلومات القطاعات. ويتم إنجاز المعاملات بين القطاعات بنسب تحددها الإدارة، آخذة في اعتبارها تكاليف الصناديق وتخصيص المصاريف تخصيصًا عادلًا.

نتائج عمليات القطاع

فيما يلي المعلومات المقدمة إلى المجلس حول القطاعات المعلنة:

	الأعمال المصرفية للأفراد	الأعمال المصرفية للشركات	الخزينة	استثمارات	أخرى	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨						
(غير مدقق)						
صافي الإيرادات من الاستثمار في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٢١,٠٩٠	٧٢,٢٢٣	(٧,٦٨٠)	٣,٤٨٤	-	٨٩,١١٧
إيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية	-	-	١٨,٢٥٠	٥,٥٨٠	-	٢٣,٨٣٠
خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية	(١,٦٤٨)	(٢٨,٩٨٨)	(٥,٦٨٥)	-	-	(٣٦,٣٢١)
صافي إيرادات الرسوم والإيرادات الأخرى	٥,٠٩٨	١٢,١٣٧	١,٦٤٦	١٠,٤٧٥	(٢٩٥)	٢٩,٠٦١
تكلفة الموظفين	(١٢,٦٤٣)	(٣,٧١٢)	(٦٨٥)	(١,٦٢٥)	(٣٣,٨٦٦)	(٥٢,٥٣١)
المصروفات العمومية والإدارية	(٨,٦٩٨)	(١,٢٤٥)	(٨٦)	(١٠)	(٤,٩٨٣)	(١٥,٠٢٢)
استهلاك ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	(٤,١١٨)	(٤,١١٨)
الأرباح / (الخسائر) التشغيلية (غير مدقق)	٣,١٩٩	٥٠,٤١٥	٥,٧٦٠	١٧,٩٠٤	(٤٣,٢٦٢)	٣٤,٠١٦
فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧						
(غير مدقق)						
صافي الإيرادات من الاستثمار في الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٢٠,٤٧٦	٥١,٤٤١	١,٥٤٢	(٥٩٧)	-	٧٢,٨٦٢
إيرادات من الأوراق المالية الاستثمارية	-	-	١٦,٦٨٨	٢,٠٠٠	-	١٨,٦٨٨
أعباء انخفاض قيمة الموجودات المالية	(٧,٦١١)	(٣٤,٩٥٤)	(١,٧٢٦)	-	-	(٤٤,٢٩١)
صافي إيرادات الرسوم والإيرادات الأخرى	٦,٨٧٠	٢١,٠٩٣	٣,٤٤٢	٩,٦٧٩	-	٤١,٠٨٤
تكلفة الموظفين	(١٢,٨١٥)	(٤,٠٨٩)	(٧٥٤)	(١,٣٨٥)	(٢٧,٣٠٢)	(٤٦,٣٤٥)
المصروفات العمومية والإدارية	(٦,٥٣٨)	(١,٢٦٢)	(١٤٤)	(٦٦)	(٣,٨٥٥)	(١١,٨٦٥)
استهلاك ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	(٤,١٢٩)	(٤,١٢٩)
الأرباح / (الخسائر) التشغيلية (غير مدقق)	٣٨٢	٣٢,٢٢٩	١٩,٠٤٨	٩,٦٣١	(٣٥,٢٨٦)	٢٦,٠٠٤

٢٠- تحليلات القطاعات (تتمة)

نتائج عمليات القطاع (تتمة)

	الأعمال المصرفية للأفراد ألف درهم	الأعمال المصرفية للشركات ألف درهم	الخزينة ألف درهم	استثمارات ألف درهم	أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في ٣١ مارس ٢٠١٨						
قطاع الموجودات (غير مدقق)	٤,٠٦٩,٦٢٠	١٢,١٤٢,٩٨٤	٢,٦٠٥,٤٨٥	١,٧٥٨,٦٠٣	٥٦٠,٤٤٢	٢١,١٣٧,١٣٤
قطاع المطلوبات (غير مدقق)	٣,١٩١,٩١٦	١٣,٤٣٦,١٨٦	١,٠٨٨,٦٧٦	١,١٨٤,١٠٧	٣٣٦,٧٥٩	١٩,٢٣٧,٦٤٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧						
قطاع الموجودات (مدقق)	٤,٠٢٢,١٣٧	١١,٥١٩,٤٠٨	٢,٤٤١,٧٦٥	١,٤٢٥,٥٣٧	٦١٨,٨٠٧	٢٠,٠٢٧,٦٥٤
قطاع المطلوبات (مدقق)	٢,٩٠٢,٧٣٥	١٢,٢٩٧,١٨٤	١,٥٧٩,٢٩٠	٨٦٤,١٧٨	٢٧٣,٨٠٩	١٧,٩١٧,١٩٦

٢١- معدل كفاية رأس المال

أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة معايير كفاية رأس المال – بازل ٣ والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من ١ فبراير ٢٠١٧ والتي تحدد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال عند ثلاثة مستويات، وهي على وجه التحديد، حقوق المساهمين العادية والشق الأول وإجمالي رأس المال.

لقد تم تطبيق مصدات رأس المال الإضافية ومصد التقلبات الدورية بحد أقصى ٢,٥ من الموجودات المرجحة بالمخاطر هو أعلى وأكبر من الحد الأدنى لمتطلبات حقوق الملكية العادية من الشق الأول بنسبة ٧%.

وفيما يتعلق بالعام ٢٠١٨، فينبغي الحفاظ على مصد حماية رأس المال بنسبة ١,٨٧٥% من قاعدة رأس المال، وهي النسبة التي ستزيد في سنة ٢٠١٩ إلى ٢,٥% بينما سيظل الباقي على حاله دون تغيير. وعلى الرغم من ذلك، فإن مصد التقلبات الدورية لم يسري العمل به بعد على المجموعة وليس من المطلوب الإبقاء عليه للفترة.

فيما يلي نسبة كفاية رأس المال وفقًا لنظام معيار كفاية رأس المال – بازل ٣:

	٣١ مارس ٢٠١٨	متطلبات الحد الأدنى لرأس المال للعام ٢٠١٨	*متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحلول العام ٢٠١٩
نسبة رأس المال			
أ. الإجمالي	%١٣,٤٦	%١٢,٣٨	%١٣,٠٠
ب. نسبة الشق الأول الإضافي	%١٢,٣٠	%٨,٥٠	%٨,٥٠
ج. نسبة حقوق الملكية العادية	%١٢,٣٠	%٧,٠٠	%٧,٠٠

* لا تعتبر متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحلول العام ٢٠١٩ مصد التقلبات الدورية.

٢٢- الموافقة على البيانات المالية الموجزة الموحدة

وافق مجلس الإدارة على البيانات المالية الموجزة الموحدة وصرح بإصدارها في ١٣ مايو ٢٠١٨.